



Shared Prosperity Dignified Life



## تقرير

الدورة الثانية من ورشة العمل التدريبية لبناء القدرات حول الاستعراض الإقليمي للاتفاق العالمي  
من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في المنطقة العربية  
13 آب/أغسطس 2020

### موجز

عقدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) والمنظمة الدولية للهجرة وجامعة الدول العربية الدورة الثانية من ورشة العمل التدريبية الالكترونية لبناء القدرات حول الاستعراض الإقليمي للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في المنطقة العربية في 13 آب/أغسطس 2020. وهدفت ورشة العمل إلى تقديم الدعم إلى ممثلي الدول الأعضاء في إعداد تقارير استعراض وطنية طوعية للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية. وقد أتاحت للمشاركين منصة لمناقشة التقدم المحرز في صياغة الاستعراضات الطوعية للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، وتقييم مدى اتساق الاستعراضات مع المبادئ التوجيهية للاتفاق، وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات في إعداد الاستعراضات، وتحديد المجالات التي تتطلب المزيد من التطوير أو الدعم من الإسكوا أو المنظمة الدولية للهجرة أو جامعة الدول العربية. كما وفّرت للدول الأعضاء فرصة لإطلاق مناقشات بشأن التحضير للمؤتمر الاستعراضي الإقليمي.

## مقدمة

1- بناءً على الجهود السابقة لبناء قدرات الدول الأعضاء، عقدت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) والمنظمة الدولية للهجرة وجامعة الدول العربية، بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة المعنية المعنية الأعضاء بالإئتلاف القائم على قضايا الهجرة في المنطقة العربية وأعضاء بشبكة الأمم المتحدة للهجرة في المنطقة العربية ، ورشة عمل ثانية لبناء القدرات عبر الإنترنت لدعم الدول الأعضاء في إعداد تقارير استعراض الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية. وقد عقدت ورشة العمل الأولى في حزيران/يونيو 2020، بهدف إذكاء الوعي بين مراكز التنسيق المعنية بالهجرة في الدول العربية، حول مبادئ الاتفاق وأهدافه، وحول نهج 360 درجة لتنفيذ الاتفاق ومتابعته واستعراضه. وأتاحت ورشة العمل الثانية فرصة لممثلي الدول الأعضاء لمناقشة التقدم المحرز في صياغة استعراضاتهم الطوعية للاتفاق، وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات في إعدادها، وضمان اتساقها مع روحية الاتفاق العالمي للهجرة ونصه.

2- وحضر ورشة العمل ممثلين من 15 دولة عربية وهي مملكة البحرين، والجمهورية التونسية، والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وجمهورية القمر المتحدة، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية السودان، وجمهورية الصومال، وجمهورية العراق، ودولة فلسطين، ودولة قطر، والجمهورية اللبنانية، ودولة ليبيا، وجمهورية مصر العربية، والمملكة المغربية، والجمهورية الإسلامية الموريتانية. بلغ العدد الإجمالي للحضور 111 مشاركاً، بما في ذلك 27 مسؤولاً حكومياً، و70 ممثلاً عن وكالات الأمم المتحدة المعنية، بالإضافة إلى ممثلين عن المنظمة الدولية للهجرة وجامعة الدول العربية والإسكوا.

## مداولات حلقة العمل

### كلمات الترحيب

3- رحب بالمشاركين في ورشة العمل الإلكترونية كلٌّ من السيد عثمان بليبيسي، مستشار إقليمي أول لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، في المنظمة الدولية للهجرة؛ والسيدة إيناس الفرجاني، مديرة إدارة شؤون اللاجئين والمغتربين والهجرة في جامعة الدول العربية؛ والسيدة سارة سلمان، مستشارة إقليمية لشؤون السكان في الإسكوا. كما أعرب المنظمون عن تعاطفهم وتضامنهم مع لبنان، في أعقاب الانفجار الهائل الذي وقع في بيروت. وركزوا في ملاحظاتهم الافتتاحية على قضايا الهجرة في سياق جائحة كوفيد-19، وعرضوا منهجية ورشة العمل.

4- وقدمت السيدة سارة سلمان لمحة عامة عن الهدف من ورشة العمل الأولى لبناء القدرات والمناقشات الرئيسية التي دارت خلالها. وقد تألفت ورشة العمل من خمس جلسات تضمنت جلسة افتتاحية لإعطاء لمحة عن عملية إعداد استعراضات الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية على الصعيدين العالمي والإقليمي. وتضمنت الجلسة الأولى توجيهات متعلقة بالتحضير للاستعراضات الطوعية للاتفاق. وخصصت الجلسة الثانية للممثلين الحكوميين لتقديم مداخلاتهم، وأتاحت حواراً مفتوحاً بين ممثلي الدول الأعضاء المشاركة وعددها 15 دولة لمناقشة النموذج التوجيهي لإعداد الاستعراضات الوطنية. وفي الجلسة الثالثة، عرضت وكالات الأمم المتحدة اقتراحاتها بشأن إعداد الاستعراضات الطوعية والدعم الذي يمكن أن تقدمه. ولخصت الجلسة الختامية أبرز نقاط المناقشات لا سيما عملية الاستعراض التي تقودها الدول الأعضاء والدعم الذي يمكن تقديمه على الصعيد الوطني لتنفيذ الاتفاق.

عروض الدول الأعضاء حول التقدم المحرز في إعداد التقارير الطوعية لاستعراض الاتفاق العالمي للهجرة

5- وُخصّصت الجلسة الأولى من ورشة العمل الثانية لعروض الدول الأعضاء بشأن التقدم المحرز في إعداد استعراضاتها الطوعية للاتفاق. وتولى إدارة الجلسة السيد بليسي.

6- قدمت السيدة حنان بوارورو، ممثلة حكومة المغرب ورئيسة وحدة حقوق الإنسان في وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الأفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، لمحة عامة عن الوضع الجغرافي للمغرب وتأثيره على تدفقات الهجرة في المنطقة العربية، بما في ذلك الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء لعام 2014 التي نفذها المغرب. وشددت على التزام المغرب بتنفيذ السياسات والأطر الدولية المتعلقة بالهجرة، ولا سيما الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، حيث استضاف المغرب في مراكش المؤتمر الذي أفضى إلى اعتماده. وأشارت إلى أن المغرب يتبع نهجاً شاملاً لجميع القطاعات الحكومية في تنفيذ الاتفاق واستعراضه، وتشمل الكيانات التي تعمل حالياً على إعداد الاستعراض وزارة الداخلية ووزارة الاقتصاد والمالية ووزارة الشؤون الخارجية والتعاون الأفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج. كما اتبع المغرب نهجاً يشمل المجتمع بأسره من خلال التعاون مع المنظمات غير الحكومية والجامعات والقطاع الخاص. وأضافت أن المغرب منخرط تماماً في المبادرات والعمليات الإقليمية، وأشارت إلى التقدم المحرز فيما يتعلق بالمرصد الأفريقي للهجرة ومقره في المغرب. وفيما يتعلق بالتدابير التي اتخذها المغرب لمواجهة جائحة كوفيد-19، أوضحت أن حكومة المغرب واصلت، بالتعاون مع المجتمع المدني والمنظمات الدولية، تقديم الخدمات للمغاربة المقيمين في الخارج والمهاجرين والفئات الأشد تعرضاً للمخاطر، بما فيهم طالبي اللجوء. واعتمدت الحكومة أيضاً خطة عمل لمرحلة ما بعد الجائحة.

7- وقال السيد وليد الشريف، ممثل حكومة الجزائر ومدير الشؤون القنصلية في وزارة الشؤون الخارجية، إن الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية يشكل خارطة طريق حيوية لتحسين إدارة الهجرة، مشيراً إلى تحفظات الجزائر عليه، لا سيما فيما يتعلق بعدم التمييز بين الهجرة النظامية والهجرة غير النظامية. وشدد على أهمية التنفيذ الطوعي والتدريجي للاتفاق، بما يتماشى مع أولويات الدول وسيادتها. وأشار إلى أنه على الرغم من الموجات الكبيرة من المهاجرين الوافدين من الصحراء الكبرى والتحديات الاقتصادية، عملت الحكومة الجزائرية على إتاحة ظروف مُرضية لآلاف المهاجرين في مراكز الإيواء، وتغطية نفقات العودة إلى الوطن بالتنسيق مع الدول المنشأ والمنظمة الدولية للهجرة. فمن الضروري حماية الكرامة الإنسانية والحقوق الأساسية للمهاجرين، بما في ذلك حصولهم على الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة. وأضاف أن مكافحة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين من أولويات الجزائر. وفيما يتعلق بالتقدم المحرز في إعداد الاستعراض الطوعي للاتفاق، أوضح أن الحكومة الجزائرية تبذل جهوداً حثيثة، تشمل اتباع نهج شامل لجميع القطاعات الحكومية وللمجتمع بأسره، وأشار إلى مواصلة التنسيق الوثيق مع وزارة الداخلية ومع المنظمات غير الحكومية، على الرغم من تفشي جائحة كوفيد-19 المستمر الذي أعاق العمل في مختلف القطاعات. وقد حُقّق تقدّم في مجالات عدة لإدارة الهجرة شملت إجراءات متعلقة بالهجرة غير النظامية والترحيل والعودة إلى الوطن، بالإضافة إلى تقديم المساعدة اللازمة للمهاجرين المحتاجين. لكنه شدد على الحاجة إلى التعامل مع أهداف الاتفاق وعددها 23 وفق السياق الوطني والأولويات والقدرات الوطنية.

8- وعرضت السيدة رنا الخوري، السكرتيرة الأولى في دائرة المنظمات الدولية في مديريةية المنظمات الدولية والمؤتمرات والعلاقات الثقافية في وزارة الخارجية والمغتربين في الجمهورية اللبنانية، نيابة عن السيدة السفيرة كارولين زيادة، مديرة المنظمات الدولية والمؤتمرات والعلاقات الثقافية في وزارة الخارجية والمغتربين التقدم الذي أحرزه لبنان في إعداد استعراضه الطوعي للاتفاق. فقد وضعت وزارة الخارجية آلية وطنية لضمان التنسيق

مع مختلف الوزارات والجهات المعنية (بما في ذلك مكتب رئيس الوزراء، ووزارة الداخلية والبلديات، ووزارة الدفاع الوطني اللبناني، ووزارة العمل، ووزارة الصحة العامة، وزارة العدل، ووزارة الشؤون الاجتماعية، ووزارة المالية، ووزارة التربية والتعليم العالي، والهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية، والمصرف المركزي، وإدارة الإحصاء المركزي، والمنظمات الدولية وغير الحكومية ذات الصلة) في إعداد الاستعراض الوطني، وطلبت إلى المؤسسات المعنية تعيين جهات تنسيق لتيسير عملية الاستعراض. بالإضافة إلى ذلك، أطلعت وزارة الخارجية الجهات المعنية على النموذج التوجيهي، وهي تنسق معها حالياً لجمع المعلومات اللازمة لإعداد التقرير، على الرغم من العقبات التي تطرحها جائحة كوفيد-19 وانفجار بيروت الأخير.

9- وبعد استراحة قصيرة، تولت السيدة سارة سلمان إدارة الجلسة بعد السيد بلبيسي. قدّم السيد محمد طنتوش من مكتب المنظمة الدولية للهجرة في ليبيا ممثلين حكوميين عن وزارة العمل والعدل ووزارة الخارجية وقد استضافتهما المنظمة في مكتبها يوم ورشة العمل.

وقال السيد محمد حمودة، ممثل حكومة ليبيا عن كل من وزارة العدل ووزارة الخارجية، أن لدى ليبيا تحفظات على الاتفاق، لا سيما فيما يتعلق بعدم التمييز بين المهاجرين النظاميين وغير النظاميين. لكنه أكد أن الاتفاق يشكل إطاراً مفيداً لإدارة الهجرة، وأشار إلى التحديات التي تواجهها ليبيا في هذا المجال. وأشار إلى أن ليبيا أنشأت بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة فريق عمل معني بالهجرة لتوحيد الجهود وتنسيق المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة في هذا الإطار. وأضاف أن دولته تعترم وضع استراتيجية للهجرة مستوحاة من تجربة المملكة المغربية. ولهذه الغاية، دعت الحكومة إلى اتباع نهج شامل لجميع القطاعات الحكومية، وعملت على تعزيز التعاون بين الوزارات. وأشار إلى أن ليبيا أحرزت تقدماً في عدة مجالات ذات أولوية، بما في ذلك الجهود الرامية إلى مكافحة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين من شواطئها، ووضع استراتيجية وطنية لمعالجة هذه المسألة، والعمل على تحسين العلاقات مع الدول المجاورة. وقد سعت، بقيادة وزارة الداخلية، إلى تحسين أوضاع مراكز الاحتجاز وتخصيص ميزانية لهذه الغاية، وذلك بالتعاون مع المجتمع المدني والمنظمة الدولية للهجرة وتماشياً مع أهداف الاتفاق. وفي مواجهة جائحة كوفيد-19، تتبع ليبيا بالتنسيق مع المجتمع المدني استراتيجية ذات مسارين لحماية الفئات المعرضة للمخاطر.

وذكر السيد محمد حمودة إنه على الرغم من مختلف الصعوبات التي تواجهها ليبيا، أنشأت الحكومة فريق تنسيق لاستعراض الاتفاق، بدعم من المنظمة الدولية للهجرة، وأشار إلى التعاون القائم بين الحكومة والمنظمة الدولية للهجرة بشأن البيانات المتعلقة بالهجرة لصياغة سياسات قائمة على الأدلة. وشدد على أن حكومة ليبيا بذلت جهوداً لمساعدة المهاجرين بما في ذلك إنقاذ الأرواح في البحر ومنع الاتجار بالبشر، وذلك على الرغم من محدودية الموارد المتاحة. وأضاف أن ليبيا بصدد تنفيذ استراتيجية وطنية لمنع الاتجار بالبشر. وأشار إلى أن وزارة الداخلية تعمل على تحسين أوضاع المهاجرين في مراكز الاحتجاز، بتمويل من المنظمة الدولية للهجرة ومنظمات المجتمع المدني. وفي سياق مكافحة جائحة كوفيد-19 تتبع الحكومة الليبية نهجين: توفير الحماية القنصلية للمواطنين الليبيين العالقين خارج البلد؛ وحماية الفئات الاجتماعية المعرضة للمخاطر بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني. وتتطلع ليبيا إلى الاستفادة من التعاون الدولي لتنفيذ الاتفاق وتبادل الدروس المستفادة وأفضل الممارسات.

10- بدوره، شدد السيد فوزي الزيود، رئيس مكتب المنظمة الدولية للهجرة في لبنان، على ما حققه الجمهورية اللبنانية في تنفيذ الاتفاق على الرغم من التحديات التي يواجهها. فعرض مجالات عمل المنظمة الدولية للهجرة مع حكومة لبنان لمساعدة المنكوبين، وتوفير الحماية الإنسانية على الحدود، وحماية الفئات المعرضة للمخاطر

والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، وغيرها من الإنجازات المتعلقة بالقوى العاملة. واستوضح عن التحديات المحددة التي يواجهها كل من الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والمملكة المغربية. وفي إطار معالجة هذه التحديات، يعمل المغرب على وضع استراتيجية وطنية متعلقة بالهجرة وعلى إدراج مسألة الهجرة ضمن سياسات واستراتيجيات التنمية الوطنية.

11- أشارت السيدة بوارورو إلى العديد من التحديات أمام ضمان الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في المغرب، ومنها مسائل متعلقة بإعادة إدماج المهاجرين العائدين، والاتجار بالبشر، وضمان مسارات آمنة للهجرة، لا سيما للمهاجرين العابرين عبر المغرب.

12- وتحدث السيد معن عسود، ممثل وزارة الهجرة والمهجرين العراقية، نيابة عن السيد أحمد رحيم، مدير إدارة الهجرة الخارجية في دائرة شؤون الهجرة. وأطلع السيد عسود المشاركين على آخر المستجدات في إعداد التقرير الطوعي عن الاتفاق. فبدعم فني من المكتب القطري للمنظمة الدولية للهجرة، تم جمع المعلومات من مختلف المؤسسات ذات الصلة، بما فيها وزارة الهجرة والمهجرين ووزارة الخارجية ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية ووزارة التخطيط، ومن ممثلي حكومة إقليم كردستان والهيئات غير الحكومية. أما التحدي الرئيسي أمام جمع البيانات فتمثل بغياب هيئة تنسيق تناط بها الولاية المطلوبة. وأشار إلى أن العراق وضع استراتيجية لإدارة الهجرة تهدف إلى تنفيذ جميع أهداف الاتفاق.

13- وأشار السيد علي عبدو، ممثل وزارة الداخلية في جمهورية القمر المتحدة إلى تغيير نمط الهجرة في البلد الذي يواجه مسألة ناشئة هي الهجرة العابرة. وعرض التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق منذ اعتماده، وركز على التطورات المؤسسية، بما في ذلك إنشاء لجنة تشمل عدة قطاعات للتداول في الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بالهجرة وتضم جميع الهيئات الحكومية وغير الحكومية بما في ذلك ممثلين عن منظمات المجتمع المدني ولجان حقوق الإنسان. وقال إن حكومة جزر القمر تعمل حالياً على وضع استراتيجية وطنية للهجرة. وقد أدخلت جزر القمر تعديلات ذات دستورية متعلقة بنظام الإقامة في الدولة يتماشى مع الاتفاق العالمي للهجرة. وقد صدقت جزر القمر مؤخراً على بروتوكولات باليرمو وأحييت اليوم العالمي لمكافحة الاتجار بالأشخاص. وأضاف أن الحكومة تنفذ مشروعاً مع المنظمة الدولية للهجرة ممولاً من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لإنشاء فريق فني يعمل على وضع استراتيجية وطنية لمنع الاتجار بالأشخاص. بدورها تعمل وزارة الداخلية على صياغة سياسات حماية وإجراءات قانونية لمكافحة الاتجار بالأشخاص.

14- وأكد السيد وضاح الراكد، ممثل حكومة الجمهورية العربية السورية ومدير إدارة السكان في الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان، التزام بلده بتنفيذ الاتفاق وتحقيق أهدافه. واستعرض الجهود السورية في مجال مراقبة الحدود، وهي مسألة تواجه بشكل خاص الكثير من التحديات منذ عام 2010. وأشار إلى أنه تمت الموافقة على التقرير المتعلق بتنفيذ الاتفاق وإرساله إلى لجان حقوق الإنسان قبل شهرين، وقد أنجز هذا العمل بالتعاون مع كيانات أخرى. وشدد على أن ورشة العمل لبناء القدرات ساعدت كثيراً في فهم تجارب البلدان الأخرى.

15- وأشار السيد علاء الدين الدريدي، من مكتب المنظمة الدولية للهجرة في تونس، إلى الجهود التي يبذلها المكتب والخطط التي يضعها لدعم تونس في إدارة الهجرة، لا سيما مع انتشار جائحة كوفيد-19. وشملت جهود الدعم توفير اختبارات تفاعل البوليمراز التسلسلي (PCR) مجاناً للمهاجرين، وتقديم مساعدات مالية للمهاجرين بالتنسيق مع اللجنة المعنية بحقوق الإنسان والسلطات التونسية، وتقديم الدعم للمهاجرين العائدين والطلاب الدوليين في تونس.

16- وتساءل المشاركون عما إذا كانت جائحة كوفيد-19 ستؤثر على استضافة المؤتمر الإقليمي بشأن الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، المقرر عقده يومي 1 و2 كانون الأول/ديسمبر 2020، برئاسة المدير العام للمنظمة الدولية للهجرة، السيد أنطونيو فيتورينو، وهو أيضاً منسق شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة المسؤولة عن الاستعراضات الإقليمية. فأوضح المنظمون أنه لم يتخذ بعد القرار النهائي بشأن عقد المؤتمر بحضور شخصي أو افتراضي، وهذا القرار يرتبط ارتباطاً شديداً بالقيود التي ستكون مفروضة على السفر في نهاية العام، وعلى مدى استعداد ممثلي الدول الأعضاء لحضور المؤتمر شخصياً.

### حوار مفتوح والختام والخطوات المقبلة

17- أدارت السيدة كريستينا ميجو، مسؤولة الاتصال والسياسة الإقليمية الأولى ونائبة مدير المكتب الإقليمي للمنظمة الدولية للهجرة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الجلستين الثالثة والرابعة. وتمحورت الجلستان حول مناقشة مفتوحة لتناول الأسئلة التي طرحها ممثلو الحكومات، وعلى توجيه الأعمال التحضيرية للمؤتمر الإقليمي. وأشارت السيدة ميجو إلى التحديات الصحية التي تطرحها جائحة كوفيد-19، وتأثيرها على التنقل والهجرة، وبالإضافة إلى تأثير الجائحة العام على البلدان في جميع أنحاء العالم. وهنا أشارت السيدة ميجو إلى أنه من الممكن النظر إلى استجابة الدول الأعضاء ل جائحة كوفيد-19 من خلال عدسة الاتفاق العالمي للهجرة من حيث المساهمات في تحقيق أهداف الاتفاق. وسلطت الضوء على عمل شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة التي توفر الدعم للبلدان في جهودها الرامية إلى تنفيذ الاتفاق ومتابعته واستعراضه. كما ردت على تساؤلات المشاركين بشأن تأثير جائحة كوفيد-19 على المؤتمر الاستعراضي الإقليمي، وأشارت إلى أن المؤتمر عملية تقودها الدول الأعضاء، وبالتالي ستجرى مشاورات معها للتوصل إلى قرار نهائي في ما يخص موعد المؤتمر وطرائقه.

### كلمات الختام

18- وفي الملاحظات الختامية، شكر المنظمون من الإسكوا والمنظمة الدولية للهجرة وجامعة الدول العربية الحضور على مشاركتهم الفاعلة في ورشة العمل الثانية لبناء القدرات، وشددوا على أهمية تقديم التقارير الوطنية في الوقت المناسب، بما يتيح الوقت الكافي للمنظمين لإعداد تقرير الاستعراض الإقليمي.